يحتمل انه جمع مرفوعة اي كلمة مرفوعة وانه جمع مرفوع لان وصف المذكر غير العاقل يجمع بالالف والتا معاملة له لخسته
معاملة المونث كايام معدودات كما وضحته نظما ونثرا في كتابة الازهرية ان قلت ذكر سواد الازهرية تعيين الثاني
وانما يصح الاول لو قال عشر بحذف التا قلت حققنا هناك انه يصح ومحل تذكير العدد المونث اذا كان مذكرا والمراد
بذكره كما حققه النووي ان يكون بعد العدد وتمييزه كعشر مرفوعات فذكره قبله كالعدم فمن ثم يقول الفقها
سنن الوضوء ثمانية **قوله** ما اي اسم هذا جنس حقيقة بنا على ما حققه الرازي في حقايق الامور الاصطلاحية لا كالجنس
وقد سبق تقريره موضحا **قوله** قدم الفعل فلا يجوز تقديم الفاعل خلافا للكوفيين والاخفش فان قدم فمبتدا ولا حجة في قولها
ما للجمال مشيها وئيدا برفع مشي لاحتمال ان كان محذوفة هي الخبر اي يكون وئيدا ويحذفونها ويبقون الخبر
وروي بالنصب اي تمشي مشيا وبالجر بدل اشتمال ان قلت هذا التعريف يشمل زيد من قايم زيد قلت
اما على مذهب الكوفي من ان زيد فاعل سد مسد الخبر وانه لا يشترط الاعتماد فلا ضير واما على قول البصري
من ان زيد مبتدا مؤخر فهو وان كان قدم عليه شبه الفعل واسند اليه لان الاسناد للضمير لا يعتبر في مثل زيد
ضارب لكن تقويه كالعدم اذ رتبة الخبر التاخير والمراد مقدم اصالة نعم قال العلامة الطبلاوي عن السيد الصفوي
ان القول بغير مانع لدخول مفعول الفاعل كضارب زيد عمرو اذا كان منها واقع منه فعلا ام قلت ويمكن ان
يجاب بان الاسناد هنا الاسناد النحوي وهو ضم كلمة الى اخرى على وجه الشان فيه الفايدة والفعل مع المفعول
ليس الشان الفايدة به ولو قال اليه وهو الاسم المرفوع لخرج هذا واغنى عن الجواب السابق الذي هو خفي يجتنب في
التعاريف ان قلت كان يلزم الدور لانه اخذ الحكم المتوقف عليه التصور في التعريف المتوقف على كل ما فيه التصور
قلت وضحت في كتابة الازهرية ان لا دور لان الرفع هنا ليس حكما للمحدود يتوقف على تقريره المتوقف
عليه حيث اخذ في الحد بل حكم للاسم الاعم ثم بعد ذلك وجدت العلامة المحلي ابن قاسم في اخر كتابته على المحلي
على الورقات قرر نحو هذا فلله الحمد **قوله** كعلم زيد ومات بكر اقول صرح الشيخ خالد في شرح ازهريته بان
علم زيد من باب اسناد القايم غير واقع منه قلت وجهه ان العلم صفة يوجدها المولى في الشخص كالبياض والسواد
لكن انت قد علم ان اللغة تبنى على الظ ولا محالة ان العلم في اللغة واقع من العالم له كالضرب واقع من الضارب
خصوصا اذا كان بزيادة نظر ومعاناة هذا فايا كان فهو من باب مات بكر وضرب عمرو فيقال للمص لا فايدة
في ذكرهما معا وكانه راي الاول واشار الى انه لا فرق بين ما يحصل قهرا او كرها كالموت وغيره كالعلم لكن
الاحسن لو اتى بدله بوصف من الواقع لما انه اتى بوصف من القايم غير الواقع اعني مختلف الوانه فكانه يقول
نحو مات بكر وضرب عمرو وشاب زيد ومختلف الوانه ومن جملة الشبه الظرف المعتمد نحو افي الله شك
واعنده كم مال فتجعلهما مبتدا وخبرا او فاعلا [illegible] ولا فعل لكن الظ على الثاني ان الفاعل للمتعلق

ذلك كان تجعلهما

وهو لانجز

ان كم

وهو لانجز عن الوصف والفعل شرعت من هنا اي بعد ان ذكرت مقدمات النحو التي تنفع فيه كتعريف الاسم
والفعل وعلامتهما فانك لو لم تعرفهما ما عرفت الفاعل وانه اسم اسند اليه فعل هذا وما ليست حاجة النحوي له
قوية تعريف الكلام والتطويل فيه وفي اجزايه من اللفظ والصوت والمقاطع بل يظهر ان تعريف الكلام السابق ليس جاريا على
اصطلاح النحو بل هو عرف عام كالدابة لذوات الاربع اذ الكلام لا يقال عرفا الا للفظ المقصود بالفايدة فمن حلف لا اقول
لزيد كلاما لا يحنث الا بما لم يرد مطلق المخاطبة او يقول الا كلمة بدون التصريح بكلام ولانه اكثر استعمالا كلمة في
ما خاطبته وفضلات غالبا ومن غير الغالب خبر كان واسم ان ومنه المفاعل المنصوب نحو خرق الثوب
المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو سماعي قال ابن مالك في الكافية ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل ورد فلا تقس
وذلك لان رفع الفاعل لازالة اللبس كما ياتي فحيث امن فلا ضير في نصبه ان سمع كقوله مثل القنافذ هداجون قد بلغت
نجران او بلغت سواتهم هجر فهجر اسم بلدة ومعلوم ان السوات هي التي تبلغها هذا على الظ من ان المنصوب
فاعل والمرفوع مفعول اصطلاحي وذهب بعض المحققين الى ان المرفوع فاعل اصطلاحي والمنصوب مفعول اصطلاحي وفيه
قلب لان الواقع العكس وكانه يقول قولهم على جهة وقوعه منه او قيامه به اغلبي وقيل يقدر الاعراب مانعا من
ظهور الحركة التي جوزها ظهور المعنى وعلى الاول فالانسب للمص ان يقول في المرفوعات لانها اركان الاسناد غالبا فيزيد
قيد الغلبة ايضا ثم جعل المنصوبات فضلات شاهد على ما سبق لنا في الجواب عن اعتراض الصفوي
لانها تابعة في العمدية والفضلية اي فاخر التابع المتردد بين المتبوعين فلا يقال كان يقدم تابع العمدة لانه ليس
متعينا بل ذا كان امر واحد متردد في التبعية ثم هذا ظاهر في المجرور بالمضاف واما المجرور بالحرف فتاخر لانه منصوب
بواسطة اذ المجرور مفعول معنى لامرين اقول كلا الامرين موجود في اسم كان وخبر ان بنا على قول البصري
انهما معمولان لها لا مرفوعان بما كانا مرفوعين به قبلها فعاملهما لفظي وقد يحصل اللبس فيحتاج للفرق
بين الخبر والاسم في نحو كان الضارب الان القايم الامس فعلى ان الضارب اسم يكون معلوما كلا فيحكم عليه القيام
وبالعكس العكس وكانه راعى ندرة هذا او اراد بالعامل اللفظي المتاصل لا الطاري فانه يزيل حكم العامل المعنوي
هذا وقولهم النواسخ ليس معناه انها طارية على المبتدا والخبر في تحقيق التركيب وان العرب يقول اولا زيد
قايم ثم يقول كان زيد قايما بل المراد ان الحكم بذلك تقديرا من حيث ان الغرض من الاصلي ثبوت القيام والتقييد
بالمعنى نحو زايد طار فاذا زال اللفظي وعاد المعنوي كان رجوعا للحالة الاصلية ولا يقال ان المعنى طرا على اللفظي
فازال حكمه بل يقال ان الطاري على الاصلي ازال التامل نحو زيد قايم فيقول زيد مبتدا افاد قلت قام زيد
ففاعل لامتناع تقديم الخبر الفعلي مع بقا المبتدي بحاله وخالف الكوفي فيهما زيد قايم في الحقيقة قايم
مسند للضمير لكن لما كان لازما لحالة واحدة في التكلم والخطاب والغيبة كان هذا الضمير كالعدم فذكر الامام

فتاخير كم

قوله لا مرفوعان بما كانا الخ في نسخة ... فعاملهما لفظي وقد ... بالحالة الاصلية

Copyright © King Saud University